

إستراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية وتحقيق
العدالة الاجتماعية

د. بن أحمد سعدية

أستاذة محاضرة قسم (ب)

المركز الجامعي أحمد زبانه غليزان – الجزائر-

benahmedsaadia@gmail.com

أ. حنصال أبوبكر

طالب دكتوراه،

جامعة طاهري محمد بشار – الجزائر-

hansal_aboubakr@outlook.fr

Abstract :

This paper aims at diagnosing and evaluating the government support policy applied in Algeria in its current form to highlight the extent to which it is comprehensively covered by the principles and objectives that have been required, namely, achieving social justice and responding to economic efficiency standards.

As a result, this policy has already helped to reduce the burden on low-income people and to achieve an acceptable level of social well-being. However, it has not met its standards and standards of social justice or economic efficiency, especially since 20% of Algeria's richest households consume On average six-fold subsidized fuel products prices of 20% of poor households, 61% of electricity, 58% of water, 18% of food products (cereals, milk, oil and sugar). Thus forcing the Algerian state to search for more suitable and effective mechanisms and alternatives to move this policy from its current form of totalitarianism to the selective form, ie to direct support to those who deserve it.

الملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية التي بين أيديكم إلى تشخيص وتقييم سياسة الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر بشكلها الحالي لإبراز مدى خضوعها بشموليتها للمبادئ والأهداف التي إقتضى العمل بها، والمتمثلة أساسا في تحقيق العدالة الاجتماعية والاستجابة لمعايير الكفاءة الاقتصادية. توصلنا كنتيجة: إلى أن هذه السياسة قد ساعدت فعلا في تخفيف العبء عن محدودي الدخل وتحقيق مستوى مقبول من الرفاهية الاجتماعية، إلا أنها لم تخضع في مبادئها وقواعدها لمعايير العدالة الاجتماعية ولا للكفاءة الاقتصادية، خاصة إذا علمنا أن: 20٪ من الأسر الأغنى في الجزائر تستهلك في المتوسط ستة أضعاف منتجات الوقود المدعومة أسعارها من 20٪ من الأسر الفقيرة، و61٪ من الكهرباء، و58٪ من المياه، و18٪ من المنتجات الغذائية (الحبوب، الحليب، الزيت والسكر). وبالتالي تسريه لغير مستحقه، مما يستوجب على الدولة الجزائرية البحث عن آليات وبدائل أخرى أكثر موائمة وفعالية للانتقال بهذه السياسة من شكلها الحالي الشمولي إلى الشكل الإنتقائي، أي بتوجيه الدعم إلى مستحقه. الكلمات المفتاحية: الدعم الحكومي، الدعم

Key word: government support policy, explicit support, implicit support, Social justice, economic efficiency	الصريح، الدعم الضمني، العدالة الاجتماعية، الكفاءة الاقتصادية.
--	---

مقدمة:

تعتبر سياسة الدعم الحكومي نتيجة لترابط وتشابك عناصرها مع المتغيرات الاقتصادية المختلفة، وقدرتها الفعالة في التوجيه والتأثير، أداة من الأدوات الهامة التي تنظر إليها الحكومات كأحد الإجراءات اللازمة والتدابير الاقتصادية المتاحة لتحقيق الأهداف المسطرة ضمن إطار سياساتها الاقتصادية العامة¹، من أجل تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وليلة الظروف السائدة والمحددة لطبيعة المجتمع وتطلعاته المستقبلية. فبفعل حركة النمو وطبيعة النشاط الاقتصادي عبر الزمن، ينشأ عن هذا كله تباين في الدخل الفردية نتيجة لإختلاف القدرات وتباين الطاقات، وبالتالي فإن توفير المواد الغذائية وغيرها من السلع الضرورية بأسعار منخفضة لتصبح في متناول ذوي الدخل المحدودة مثلاً، يأتي كمحاولة من الحكومة للرفع من مستوى معيشتهم، وذلك تحقيقاً لمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وإستقرار الأسعار.

إشكالية الدراسة:

تؤكد الأدلة المتاحة للعديد من آراء الأكاديميين والمنظرين الاقتصاديين والسياسيين، حول سياسة الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر، بأن قدراً كبيراً من مخصصاتها، يتسرب لغير مستحقيه ولا يصل إليهم، نظراً لشمولية سياسة الدعم الحكومي المنتهجة حالياً، وغير الموجهة كما يلزم وفق آليات وضوابط تتحقق بها الأهداف والتي على أساسها أقتضي العمل بها. مما يفضي إلى تكريس مبدأ عدم العدالة الاجتماعية من جهة، وسوء تخصيص الموارد الاقتصادية، نتيجة لتشوه الأسعار وعدم توافر الحوافز السليمة لكل من المنتجين والمستهلكين، مما يترتب عنه إنخفاض في الكفاءة الاقتصادية من جهة أخرى. نزولاً على ماسبق، يمكننا صياغة التساؤل التالي:

¹ إن تماثل الأهداف الاقتصادية للدول المختلفة لا يعني تطابق الوسائل والإجراءات المتبعة لتحقيق هذه الأهداف، فالوسائل والإجراءات هي أيضاً كالأهداف وليلة الظروف السائدة في المجتمع، فالذي يلائم بعض الدول قد لا يلائم دول أخرى.

هل فعلا لا تستجيب سياسة الدعم الحكومي المطبقة حاليا في الجزائر بشموليتها، لمبادئ العدالة الاجتماعية ومعايير الكفاءة الاقتصادية ؟
للإجابة عن هذا التساؤل سنستعين بالفرضية التالية:
سياسة الدعم الحكومي المطبقة حاليا في الجزائر تتحيز لصالح الأغنياء على حساب الفقراء، ولا تخضع لمبادئ العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية.
أهداف الدراسة:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعريف بالأهمية الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر، وذلك بتشخيصنا وتقييمنا لهذه السياسة، وإستخلاصنا لأهم النتائج والتوصيات المتولدة عنها، محاولتا منا إظهار مدى نجاعتها وكفاءتها على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.
أسلوب البحث:

سنعتمد كمنهجيته في دراستنا هذه على إستخدام: المنهج الوصفي من خلال الإطلاع على المصادر العربية والأجنبية والدراسات والبحوث والرسائل الجامعية، وكذلك الوثائق والمنشورات الداخلية الصادرة عن وزارة المالية الجزائرية، والمنهج الإستقرائي في إستخلاص المعلومات من المراجع العلمية، بالإضافة إلى المنهج التحليلي الذي يقوم على أساس تحليل البيانات والأرقام. حيث سنعتمد كخطة على ثلاثة محاور، سنتناول في المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة الذي يحوي مفهوم الدعم الحكومي، مع ذكر أهم أنواعه. وسنتعرض في المحور الثاني الى: منهجية وواقع سياسة الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر. اما المحور الثالث والآخر فسنتطرق فيه الى: تشخيص وتقييم هذه السياسة لإثبات أو نفي فرضيات هذه الدراسة. وفي الختام: سنذكر أهم النتائج المتوصل إليها وبعض التوصيات التي نراها مناسبة.
المحور الأول: الإطار المفاهيمي لسياسة الدعم الحكومي

غالبا ما يوصف مفهوم سياسة الدعم الحكومي بأنه "شيء يصعب تعريفه"¹ وينعكس هذا في التعاريف المختلفة المستخدمة لضبط هذا المفهوم. ذلك لتعدد أنواعه بجانب تعدد الأهداف

¹ Clements and all, G. "Government Subsidies: Concepts, International Trends, and .Reform Options" International Monetary Fund (IMF), Working Paper, January 1995, p.01.

المراد تحقيقها من تقريره، وتشابك الآثار المترتبة على إعطائه، نتيجة لذلك نجد أن مجموعة كبيرة نسبيا من البحوث المتعلقة بدراسة موضوع الإعانات الحكومية أو الدعم الحكومي تعتمد في تعريفه على مجموعة متنوعة من المفاهيم. حيث يمكن تعريفه على أنه: "مساهمة مالية تقدمها الحكومة أو أي هيئة عامة تتحقق منها منفعة لمن يحصل عليها وذلك لتحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية."¹ وبهذا يمثل إحدى الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير في الحياة الإقتصادية والإجتماعية لأفراد المجتمع.

ويذهب آخرون إلى تعريفه على أنه كل ماتحمله الدولة في الموازنة العامة من أعباء نتيجة²:

✓ فروق في الأسعار³ بين السعر الإقتصادي⁴ والسعر الإجتماعي⁵ سواء للسلع والخدمات التي رأت الدولة المحافظة على أسعارها في مستوى معقول من أجل المحافظة على دخول الطبقات ذات الدخل الضعيف.

✓ فروق في الأسعار بين الأسعار الإقتصادية الحقيقية والأسعار المخفضة بالنسبة لبعض المواد الأولية والسلع الوسيطة التي تدخل في العملية الإنتاجية سواء في الصناعة أو الزراعة.

✓ خسائر شركات القطاع العام والمرافق العامة.

¹ هيفاء نجيب مهودر، "الدعم الحكومي في الفكر الاقتصادي"، مجلة الإقتصادي الخليجي، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، العدد 23، 2012، ص. 254.

² السيد حسن صيام، سياسة دعم الأسعار: دراسة عن الإعانات الإقتصادية مع تركيز خاص عن التجربة المصرية، أطروحة دكتوراه مقدمة بكلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، 1983، ص. 12.

³ تحتسب إعانة الوحدة بشكل عام على أنها الفرق أو الفجوة الموجود بين سعر البيع الفعلي أو سعر المنتج أو الخدمة، وسعرها المرجعي في السوق الحرة. أنظر:

Carlo Sdravovich and all, "Subsidy Reform in the Middle East and North Africa: Recent Progress and Challenges Ahead", International Monetary Fund (IMF), 2014, p.04.

⁴ السعر الإقتصادي نعني به هنا السعر الحقيقي للمنتجات، أي أسعارها وفق ماتقتضيه قوانين سعر السوق.

⁵ السعر الإجتماعي ونعني به أسعار المنتجات بعد تدخل الدولة في تحديد أو تغيير أيا من المكونات الأساسية لتحديد أسعارها الحقيقية، وهذا لصالح جهة معينة حسب ما تقتضيه الضرورة، مثل دعم أسعار المنتجات ذات الإستهلاك الواسع، وذلك بغرض مساعدة الفئات ذات الدخل الضعيف من أفراد المجتمع.

كذلك عرفه Carl shoup على أنه: " أسلوب تنتهجه الحكومة وتقوم بمقتضاه بتوفير ميزة مالية للأسرة أو للشركة في القطاع الخاص من المجتمع، تمكن هذه أو تلك من بيع أو شراء السلع أو الخدمات أو إحدى عوامل الإنتاج، بما في ذلك الحصول على الائتمان بهدف تيسير بالزيادة أو التخفيض، شراء أو بيع أو إستخدام هذه السلعة أو الخدمة أو ذلك العامل المعين من عوامل الإنتاج بسعر أقل من سعره فيما لو تم الحصول عليه بدون دعم في السوق الحرة ". غير أن هذا التعريف كان له بعض النقاد ومن بينهم الأستاذ A.R.Prest الذي يرى أن إعادة توزيع الدخل في الدول النامية أمر حيوي له أهمية خاصة لذلك لا ينبغي إستبعاد أسلوب توزيع بعض السلع الغذائية الأساسية بالمجان رغم ضخامة عبئ هذا الأسلوب على ميزانية الدولة¹.

أما وزارة المالية الجزائرية فتعتبر أن الدعم الحكومي يتصرف إلى بعض أشكال الإعانات التي تقدمها الدولة للأفراد كمستهلكين أو كمنتجين سواء بصورة مباشرة (دعم صريح) ، أو غير مباشرة (دعم ضمني)، قصد التخفيف من عبئ تكاليف المعيشة عن كاهل الفئات الفقيرة والطبقات محدودة الدخل، بالإضافة إلى تحقيق عملية إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات الأقل دخلا في المجتمع، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق درجة من العدالة الإجتماعية².

على هذا الأساس نعرف عدة أنواع من الدعم الحكومي نذكر منها: الدعم المباشر أو الدعم الصريح، والمتمثل بالمبالغ التي يتم تخصيصها سنويا في الموازنة العامة للدولة من أجل توفير السلع والخدمات الضرورية للمواطنين بأسعار تقل عن تكلفة الإنتاج أو الاستيراد؛ تقديم إعانات الإسكان، التعليم والصحة.. الخ، الدعم غير المباشر أو الدعم الضمني، والمتمثل في الفرق بين أسعار بيع بعض السلع المحلية وأسعارها في الأسواق العالمية أو في خسائر الشركات نتيجة لإجبارها على بيع منتجاتها بأسعار أقل من أسعار تكلفتها³، الدعم العيني ويكون عند

¹ السيد حسن صيام، مرجع سبق ذكره، ص.1.

² MINISTER DES FINANCES, Direction Générale des Politiques Publiques, **Mécanismes de subventions**, document interne daté le 04 janvier 2015, P. 01.

³ زينب توفيق السيد عليوة، "تقييم أثر الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من 1990 إلى 2014"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 74، 2016، ص. 10.

تدخل الدولة لتخفيض أسعار بعض السلع والخدمات، والتي غالبا ما تكون ضرورية وأساسية لحياة الأفراد، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الدخل الحقيقي لهم، مثل الدعم الغذائي، كدعم أسعار الخبز والحليب... إلخ. أما الدعم النقدي فهو إعطاء دخول نقدية مباشرة للمستفيدين والمستحقين الذين تتوفر فيهم الشروط المناسبة، من أجل جعلهم أكثر قدرة على شراء السلع والخدمات المختلفة¹. يستخلص مما سبق أن إعادة توزيع الدخل الوطني وإستقرار الأسعار، يعتبران من أهم الأهداف الأساسية المقصودة من بين أهداف سياسة الدعم الحكومي.

المحور الثاني: منهجية وواقع سياسة الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر

يرى الكثير من الباحثين والاقتصاديين² أن المجتمع الجزائري عاش في كنف دولة راعية³ يرى فيها مؤسسة الإنفاق الأعظم، فازداد إرتباطه بحالة الدولة بسبب أوضاع التخلف والفقر التي كانت تعيشها مجموعة كبيرة من فئات المجتمع، وبسبب الطابع الريعي الذي إتسم به الوضع الاقتصادي، والسياسات الاقتصادية التي إعتمدتها النظم السياسية المختلفة التي حكمت الجزائر، والتي جعلت من القطاع الحكومي ينبوع الذي لا ينضب لتوليد فرص العمل، ورعاية أفراد المجتمع، والتكفل باحتياجاتهم الضرورية حتى أصبحت الدولة دولة توزيع لا دولة إنتاج، وضيقتها الأساسية توزيع مواردها المتأتية أساسا من قطاع المحروقات⁴ على إستخداماتها المختلفة. وهكذا أصبحت سياسة الدعم الحكومي للكثير من السلع الإستهلاكية الأساسية والخدمات، سياسة إنفاقية يعتمد حجمها وموقعها في الميزانية العامة على إيديولوجية الدولة وعلى شكل الدعم المطلوب.

¹ أسماء محمد محمد عطيه، مشكله الخبز البلدي المدعم في مصر وسبل علاجها، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة القاهرة، مصر، 2010، ص. 42.

² المدرسة الوطنية للإدارة ENA، " آليات دعم الدولة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي"، حلقة دراسية، الجزائر، 2009، ص. 02.

³ المادة 72 من القانون رقم 01-16، المؤرخ في 06 مارس 2016، الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016، المتضمن التعديل الدستوري. والتي تنص على: "تخضع الأسرة بحماية الدولة والمجتمع".

⁴ يكتسي قطاع الطاقة في الجزائر أهمية بالغة نظرا لإرتباطه الوثيق بحالة الإقتصاد الوطني، أين يساهم بما نسبته 97% من صادرات البلاد، وكذلك 78% كإيرادات لخزينة الدولة من خلال الجباية البترولية، و 46% من الناتج الداخلي الخام. وكلفت هذه السياسة الخاطئة من أساسها ما يعادل 156 مليار دولار منذ 1999 إلى 2012، (أنظر: جريدة المقام الإلكترونية، الصادرة بتاريخ 2013/12/14، مقال بعنوان "سياسة الدعم إستهلكت 156 مليار دولار خلال 13 سنة"، لأمال مهيس، مقال منشور على الموقع: <http://www.elmakam.com>، أطلع عليه بتاريخ 2017/10/25).

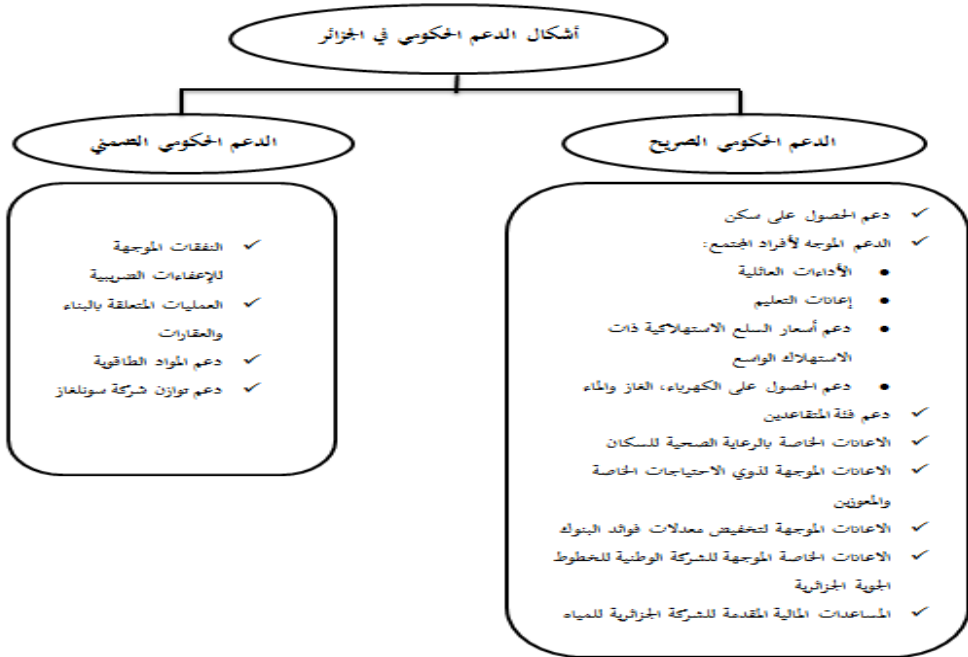
ففي الجزائر يعتمد على شكلين رئيسيين من أشكال الدعم الحكومي يتمثلان أساسا في، الدعم الحكومي الصريح (subvention explicite)، ويقصد به الإنفاق العام الذي يتم تسجيله بصورة واضحة وصريحة، أين تندرج نفقات هذا البند كنفقات على عاتق الميزانية العامة للدولة، وتكون لها تكلفة مالية مباشرة متمثلة في مخصصات دعم أسعار الغذاء، الإسكان، أسعار الفائدة المخفضة، دعم أسعار الكهرباء والغاز الطبيعي والمياه، كذلك تعميم التعليم المجاني، دعم فئة المعوزين والمعوقين وأصحاب الدخل الضعيف. أما الشكل الثاني فيتمثل في الدعم الحكومي الضمني، (subvention implicite)، والذي يمثل إيرادات عامة ضائعة لا تظهر بشكل صريح في الموازنة العامة¹، لكنها تسهم في زيادة العجز بها²، وتشمل هذه الإعانات على الدعم الجبائي، والدعم ذي العلاقة بالعقار، ودعم أسعار المنتجات الطاقوية والوقود مثل البنزين بمختلف أنواعه والممازوت والتي تحدد أسعارها بأدنى من قيمتها السوقية³. وفي ما يلي سنعرض كل بنود وعناصر الدعم الحكومي الصريح والضمني، المطبق من طرف الدولة الجزائرية، كالآتي:

الشكل- 1- : أشكال الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر

¹ يتضمن مشروع قانون المالية تقديرات لتكلفة الإعانات الضمنية للسنة الموالية.

² Entretien directe avec Mr le directeur générale Mohammed BAKA de la direction générale du budget, la « DGB », au ministère des finance, daté le 25/01/2015.

³ بالرغم من الزيادات المتتالية سنوات 2015 و2016 في أسعار الوقود، لا تزال الأسعار النهائية في مضخة البنزين والممازوت وأنواع الوقود الأخرى في الجزائر من بين أدنى المعدلات في العالم. أين تحتل الجزائر المرتبة الخامسة من بين 183 دولة حول العالم كأدنى سعر للبنزين وكرايع أدنى سعر للممازوت سنة 2016 (انظر للموقع: <http://www.globalpetrolprices.com> ، اطلع عليه بتاريخ: 2017/05/05).



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:

MINISTER DES FINANCES, Direction Générale des Politiques Publiques, **Mécanismes de subventions**, op.cit, p.p. 01.05.

بالنظر في الشكل أعلاه، نجد أن إعانات الدعم الصريح، تشتمل على مجموع الإعانات التالية: دعم الحصول على السكن، الدعم الموجه لأفراد المجتمع (العائلات والأسر)¹، دعم فئة

¹ يترجم هذا النوع من الإعانات الموجهة لأفراد المجتمع، عظم جهد الدولة الجزائرية. حيث يشتمل هذا البند على مجموع الإعانات التالية: الأمداء العائلية المقدمة، إعانات التعليم ودعم تدرس التلاميذ (بفضل تكريس الدولة لمبدأ مجانية التعليم "الحق في التعليم مضمون"، (أنظر: جريدة الفجر الصادرة بتاريخ: 2015/09/19 مقال بعنوان "مجانية التعليم في الجزائر جهود تبذل وأرقام وحقائق تتكلم"، على الموقع: <http://www.djazairss.com>، أطلع عليه بتاريخ: 2015/12/15)، كذلك الإعانات الموجهة لدعم أسعار السلع الأساسية ذات الإستهلاك الواسع (حيث يغطي هذا البند من الدعم عدة مواد أساسية. تتمثل في كل من الخبز ومنتجات القمح الصلب، والشعير، والحليب المبستر، وزيت الطهي المكرر، والسكر الأبيض المبلور. بالإضافة إلى دعم أسعار كل من الكهرباء، الماء والغاز. أنظر: (IMF Country "ALGERIA SELECTED ISSUES" Report No 16/128, may 2016. P.29).

المتقاعدين، الإعانات الخاصة بالرعاية الصحية للسكان¹، الإعانات الموجهة لذوي الاحتياجات الخاصة والمعوزين²، كما توجه كذلك مساعدات وإعانات للمؤسسات العمومية التي تبيع منتجاتها بأسعار محددة إداريا تكون في معظم الأحيان بأقل من سعر التكلفة، ومن أمثلتها الشركة الوطنية لنقل وتوزيع الغاز، SONEGAS، والجزائرية للمياه ADE، كذلك وضعت الدولة إعانات صريحة أخرى ذات بعد إقتصادي، يتمثل الهدف منها في، تشجيع مناخ الإستثمار المحلي وخلق وتحفيز المؤسسات الإقتصادية للمساهمة في خلق الثروة، وتوفير فرص العمل والتشغيل في الجزائر، وهي متمثلة في:

❖ الإعانات الموجهة لتخفيض معدلات الفائدة المحددة من طرف البنوك³: حيث تدعم الحكومة أسعار الفائدة لتشجيع الإستثمار وخلق وتنظيم المشاريع، أين تستفيد جميع الشركات الجزائرية من تخفيض أسعار الفائدة على القروض الإستثمارية. حيث يخضع هذا النوع من الحوافز:

✓ التدابير والإجراءات العامة⁴: ورد في المادة 51 من الأمر رقم 10-01 والذي يسمح بموجبه للخرينة العمومية التكفل بما يأتي: (1. الفوائد المتعلقة بمدة تأجيل الدفع وتخفيض نسب فوائد القروض الممنوحة من البنوك للمؤسسات والهيئات

¹ تتكفل الدولة الجزائرية بالرعاية الصحية لكافة أفراد المجتمع دون تمييز، حيث يعتبر هذا الحق، حق مشروع ومضمون وفق المادة 66 من القانون رقم 01-16 المؤرخ في 06 مارس 2016 من الدستور الجزائري، أين تسهر الدولة على توفير شروط العلاج للأشخاص المعوزين (أنظر: الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016 يتضمن التعديل الدستوري).

² وضعت الدولة الجزائرية في هذا الصدد إستراتيجية وطنية تركز على نظام الحماية الاجتماعية وإدماج ذوي الاحتياجات الخاصة وتحسين مستوى معيشتهم. على هذا الأساس تتكفل الدولة بـ منح مبلغ مالي قدره 4000 دينار جزائري/ شهريا لكل شخص معاق بنسبة عجز تقدر بـ 100%، والبالغ من العمر 18 سنة على الأقل وليس لديه أي دخل. أنظر (المرسوم التنفيذي رقم 340/07 المؤرخ في 31 أكتوبر 2007 المعدل للمرسوم التنفيذي 45-03 المؤرخ في 19 جانفي 2003 يحدد كفايات تطبيق أحكام المادة 7 من القانون رقم 09-02 المؤرخ في 25 صفر عام 1423 الموافق 8 مايو سنة 2002 والمتعلق بحماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم). حيث تم إحصاء حوالي 850 ألف مستفيد سنة 2016 من هذه المنحة الجزائرية أنظر (جريدة الشعب، الصادرة بتاريخ، 2016/07/10 مقال بعنوان "نصوص تطبيقية لتوفير مناصب شغل لذوي الاحتياجات الخاصة"، لوزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، مونية مسلم).

³ MINISTER DES FINANCES, Direction Générale des Politiques Publiques, Mécanismes de subventions, op.cit, P. 03.

⁴ كما ورد في المادة 51 التي تعدل وتنتم أحكام المادة 73 من الأمر رقم 10-01 المؤرخ في 26 أوت 2010 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010 أنظر، الجريدة الرسمية، العدد 40، الصادرة في 20 يوليو 2011، ص. 17.

العمومية، 2. الفوائد المتعلقة بمدة الإعفاء وتخفيض نسب فوائد القروض الممنوحة من البنوك للمؤسسات الجزائرية في إطار تمويل برامجها الإستثمارية، 3. الفوائد المتعلقة بمدة تأجيل 03 سنوات في إطار إعادة جدولة ديون المؤسسات الجزائرية التي تواجه صعوبات من طرف البنوك والمؤسسات المالية.¹

✓ التدابير والإجراءات الخاصة: والتي تطبق على بعض القطاعات في بعض المناطق المعينة، أو لبعض الفئات الخاصة من أفراد المجتمع.

هذا بالإضافة إلى إعانات أخرى موجهة لشركة الطيران الجزائرية Air Algérie، والشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية SNTF.²

أما الدعم الحكومي الضمني والذي لا تكون إعماداته مسجلة مباشرة على عاتق الميزانية العامة للدولة، وإنما من خلال التنازل عن الإيرادات المستحقة، أو إعادة شراء للديون المرتبطة بالإختلالات المالية لبعض المؤسسات الاقتصادية، خاصة تلك المؤسسات ذات الطابع الإستراتيجي. والتي تفرض عليها الدولة بيع منتجاتها بأسعار محددة إداريا، حيث تشمل بنود الدعم الحكومي الضمني على مايلي:

❖ النفقات الموجهة للإعفاءات الضريبية: تتمثل في جميع المزايا الضريبية الممنوحة من

قبل الدولة، وتشمل على أكثر من 500 إجراء وتدير لخفض الضرائب، حيث تمس 16 قطاع نشاطات إقتصادية وإجتماعية، ونظامين خاصين بـ

✓ تشجيع الإستثمار والتوظيف الخاص بالوكالات التالية: وكالة دعم وتشغيل الشباب ANSEJ، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC.

✓ النظام الخاص بالمقيمين بالجنوب والهضاب العليا؛

❖ العمليات المتعلقة بالبناء والعقارات: خاصة في مجال الحصول على وعاءات عقارية، بما في ذلك بيع الأراضي المخصصة لبرامج الإسكان العمومي بسعر مدعم.³

¹ يقيد مبلغ الفوائد المتعلقة بمدة التأجيل أو الإعفاء وكذا كلفة تخفيض نسبة الفائدة المحتسبة من طرف البنوك والمؤسسات المالية في حساب التخصيص الخاص رقم 302-062 الذي عنوانه "تخفيض نسبة الفائدة على الإستثمارات".

² MINISTER DES FINANCES, Direction Générale des Politiques Publiques, *Mécanismes de subventions*, op.cit, P. 04.

³ Idem.

❖ دعم المواد الطاقوية: يشمل دعم المواد الطاقوية (الوقود بكل أنواعه منها، المازوت والبنزين، الغاز الطبيعي بصنفيه سواء الموجه لغرض الإستهلاك العائلي أو المخصص لتوليد الطاقة الكهربائية)، حيث يتمثل دعم المواد الطاقوية في تعويض الفرق في الأسعار المقننة والمحددة من طرف السلطات العمومية للمنتجات البترولية والغاز الطبيعي للسوق الوطني وأسعارها عند التصدير.¹

❖ دعم توازن سونلغاز SONELGAZ (الشركة الوطنية لتوزيع الغاز والكهرباء): تدعم الحكومة الجزائرية أسعار كل من الكهرباء والغاز بصفة جد معتبرة وتحدد أسعارها إدارياً.² هذا ما جعل أسعار الغاز، التي يدفعها المواطن في الجزائر أقل بـ 20 مرة عن المعدل المتوسط للدول الأخرى، فيما تقل أسعار الكهرباء بـ 10 مرات عن الدول الأخرى.³

لقد بلغ إجمالي الدعم الصريح والضمني لسنة 2014 ما قيمته 4552,1 مليار دج، ما يعادل 26,5% من الناتج الداخلي الخام.⁴ أما في سنة 2015 فكلّف مامقداره 2293 مليار دج (حوالي 22.8 مليار دولار)، وهو ما يعادل 13.6% في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. منها ما قيمته 926 مليار دج كإعانات صريحة (حوالي 9.23 مليار دولار، أي ما يعادل 5.5% من PIB)، و 1367 مليار دج (حوالي 13.57 مليار دولار، أي ما يعادل 8.1% من PIB) كإعانات ضمنية مكونة أساساً من إعانات دعم الطاقة، فهي بذلك تمثل أكثر من نصف المبلغ المخصص لمجموع إعانات.⁵ لكون أن أسعار الطاقة في الجزائر تعتبر من بين الأرخص في العالم.⁶

وهذا ينطوي على دعم ضمني من الحكومة للمستهلك النهائي لا يظهر في حسابات شركة النفط أو في الموازنة العامة للدولة. مما يجعل هذا البند من الدعم من أهم البنود التي تخل بمبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية نظراً لعدة تشوهات يحدثها في الاقتصاد، فكان من الممكن أن تستخدم هذه الإيرادات من جانب الحكومة لتخفيض العجز في الميزانية،

¹ IMF Country Report No 16/128, "ALGERIA SELECTED ISSUES", May 2016, p.28

² MINISTRE DES FINANCES, Direction Générale des Politiques Publiques, *Mécanismes de subventions*, op.cit, P. 04.

³ يومية الرائد، الصادرة بتاريخ 2012/04/21 مقال بعنوان، "دعم الحكومة الجزائرية لأسعار الوقود والكهرباء مكلف وغير فعال"، ل. أ. محمد. على الموقع الإلكتروني: <http://elraaed.com>، اطلع عليه بتاريخ: 2015/12/15.

⁴ التقرير التمهيدي لمشروع قانون المالية لسنة 2016، ت. أ. 2015/43/04، نوفمبر 2015، ص.ص. 19.18.

⁵ IMF Contry Report No 16/128, "ALGERIA SELECTED ISSUES", may 2016, p29

⁶ تحتل الجزائر المرتبة الثالثة بعد فنزويلا والمملكة العربية السعودية

وزيادة الإنفاق في مجالات أكثر إنتاجية، أو تقديم مدفوعات الرعاية الاجتماعية للفقراء مثلاً¹.
تلي مخصصات دعم الطاقة في الجزائر، مخصصات دعم السكن² والغذاء، وأسعار الفائدة.
أين كلفت مجموع إعانات الدعم الحكومي لسنة 2015 ضعف الميزانيات المشتركة لوزارتي
الصحة والتعليم، وما يعادل ثلاثة أرباع مجموع الإستثمارات العمومية. أنظر الجدول رقم 1.
الجدول - 1 - : تطور إعانات الدعم الحكومي الصريح في الجزائر خلال الفترة 2009 -

2016

الوحدة : مليون دينار جزائري

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
471294	357075	255192	250631	461709	754154	324517	195620	دعم الحصول على سكن
443612	451120	422140	405579	423243	492365	318630	459342	دعم أفراد المجتمع
42717	42559	42478	41892	41405	41642	44429	44155	✓ مساعدات موجهة للعائلة
113557	109484	103012	100308	90188	89234	87603	78359	✓ دعم التمدريس
224499	225499	213693	197406	215630	279115	96151	192223	✓ دعم أسعار المواد الغذائية
62839	73578	62957	65973	76022	82374	90447	144605	✓ دعم أسعار الكهرباء والغاز والماء
243513	251308	252097	257936	249950	139519	144030	149247	دعم المتقاعدين
321344	323204	320478	263708	364852	367823	199275	176948	الدعم الصحي
197719	198219	180557	171938	156925	125695	124758	111284	دعم المجاهدين
163036	169674	178659	224569	211821	185527	128758	15414	دعم ذوي الإحتياجات الخاصة والمعوزين
1840518	1750600	1609123	1574361	1868500	2065074	1239260	1207855	مجموع التحويلات

¹ الحسن عايشي ، "ثمن الإستقرار في الجزائر"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني : <http://carnegie-mec.org> ، اطلع عليه بتاريخ: 2015/12/25.

² يمثل دعم الإسكان عنصراً هاماً من عناصر الإعانات الصريحة في الجزائر، ففي المتوسط تبني الحكومة 175 ألف وحدة سكنية مدعمة كل عام لتوفيرها للمواطنين حيث تكلف هذه السياسة 3.2 % في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. (أنظر مقال: الحسن عايشي ، "ثمن الإستقرار في الجزائر"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني : <http://carnegie-mec.org> ، اطلع عليه بتاريخ: 2015/12/25).

المجموع بالنسبة لميزانية الدولة ب/	28,8	26,6	34,8	24,1	22,9	21	20	23
المجموع بالنسبة للتائج المحلي الخام ب/	12,1	10,3	14,2	11,5	9,5	9,4	9,6	9,8

Source: -Ministère des finances, note de présentation du projet des lois de finances de 2016, P.39.

-Ministère des finances, Direction Générale des Politiques Publiques, **Mécanismes de subventions**, op.cit, P. 05.

-IMF Country Report No 16/128, "ALGERIA SELECTED ISSUES", May 2016, p.29.

-Ministère des finances, rapport de présentation du projet des lois de finances de 2016, p. 54.

إن قراءتنا لأرقام الجدول أعلاه تبرز لنا عظم ماتقدمه الدولة الجزائرية لمواطنيها، من دعم صريح لأجل الرفع من مستواهم المعيشي، وهو ماتعكسه لنا مخصصاته في الميزانية العامة للدولة، أين بلغت سنة 2011 ما قيمته 2065.07 مليار دينار جزائري، وهو مايمثل مانسبته 34.8% من الميزانية العامة للدولة و14.2% من النتائج المحلي الخام، حيث عرفت هذه السنة وسنة 2012 إرتفاع جد محسوس بزيادة بلغت +66.63% و +50.77% على التوالي بالنسبة لسنة 2010، وهذا نظرا لإرتفاع مخصصات الدعم الموجه للحصول على السكن ودعم أفراد المجتمع، ففيما يخص الإعانات الموجهة للحصول على سكن فتمثل في المتوسط ما نسبته 23.7%، من مجموع إعانات الدعم الحكومي الصريح، كذلك تمثل الإعانات الموجهة لدعم أفراد المجتمع ما نسبته 24.7% في المتوسط من مجموع إعانات الدعم الحكومي الصريح، وذلك راجع بسبب ضم كل من مادتي السكر الأبيض والزيت الغذائية، إلى قائمة المنتجات المدعومة أسعارها¹.

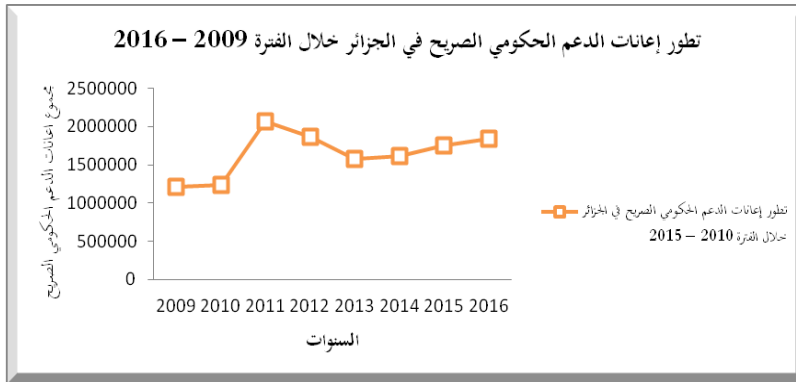
هذا ما جعل مخصصات دعم أسعار السلع الأساسية تشهد إرتفاعا محسوسا في هذه السنة وحتى في السنوات التي تلي هذه السنة، فبعدما كانت تمثل ما نسبته 7.75% من مجموع مخصصات الدعم الحكومي الصريح، بالنسبة لسنة 2010، أصبحت تمثل ما مقداره 13.5% سنة 2011. وهو ما يجعلنا نقول أن متوسط مخصصات الإعانات الموجهة لتغطية كل من الدعم الموجه للسكن والدعم الموجه لأسعار السلع ذات الإستهلاك الواسع، تمثل لوحدهما ما

¹ بموجب المرسوم تنفيذي رقم 108-11 مؤرخ في 6 مارس سنة 2011، والذي يحدد السعر الأقصى عند الإستهلاك وكذا هوامش الربح القصوى عند الإنتاج والإستيراد وعند التوزيع بالجملة والتجزئة، لمادتي الزيت الغذائي المكرر العادي والسكر الأبيض أنظر الجريدة الرسمية رقم 15 المؤرخة في 09 مارس عام 2011.

مقداره 48%، من مجموع مخصصات الدعم الصريح في ميزانية الدولة. والشكل الذي يلي، سيريز لنا بوضوح التطور الذي شهدته إعانات الدعم الحكومي الصريح في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 2009، 2016.

الشكل - 2 - : تطور إعانات الدعم الحكومي الصريح في الجزائر خلال الفترة 2009 -

2016



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول 1

أضيف إلى مخصصات الدعم الحكومي الصريح، مخصصات الدعم الحكومي الضمني، والذي لاتظهر نفقاته في حسابات الميزانية العامة للدولة، لكنها تسجل كخسائر على عاتق الشركات والمؤسسات العمومية، نظرا لتحملها للفارق في أسعار منتوجاتها والتي تصل في كثير من الأحيان لأقل بكثير من تكلفة الإنتاج، ومن بين هذه الشركات الوطنية مؤسسة سونلغاز والجزائرية للمياه..الخ، كما سبق وأن ذكرنا. أما عن تطورات مخصصات إعانات الدعم الحكومي الضمني في الجزائر بالمقارنة مع الناتج المحلي الخام للدولة، خلال الفترة الممتدة ما بين 2012- 2015. فسنوضحه في الجدول رقم 2.

الجدول - 2 - : تطور إعانات الدعم الحكومي الضمني خلال الفترة 2012 – 2015

الوحدة : مليار دينار جزائري

2015	2014	2013	2012	
/	954	1080	942.6	1- الإعانات الضريبية
/	56.3	66.9	65.8	2- الإعانات الخاصة بالعمليات العقارية
/	10			3- تدخلات الخزينة العمومية
1300	1386	2080.5	1923	4- دعم أسعار المواد الطاقوية:
630		818.20	775.5	أ- وقود
315		684.20	622	ب- الغاز الموجه للإنتاج الكهربائي
441		578.05	525.5	ت- الغاز الموجه للاستهلاك النهائي
0	154.3	0	0	5- دعم توازن سونالغاز
1300	2560.6	3227.4	2931.4	المجموع
7.7	14.9	19.4	18.1	المجموع بالنسبة للنتاج المحلي الخام ب. %
7.7	8.06	12.50	11.93	دعم أسعار المواد الطاقوية بالنسبة للنتاج المحلي الخام ب. %

المصدر:

-المجلس الشعبي الوطني الجزائري، الفترة التشريعية السابعة، دورة الخريف 2015، لجنة المالية والميزانية، التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2016، ت. أ 43/04/2015، نوفمبر 2015، ص.ص. 19.18.

-Ministère des finances, Direction Générale des Politiques Publiques, **Mécanismes de subventions**, op.cit, P. 06

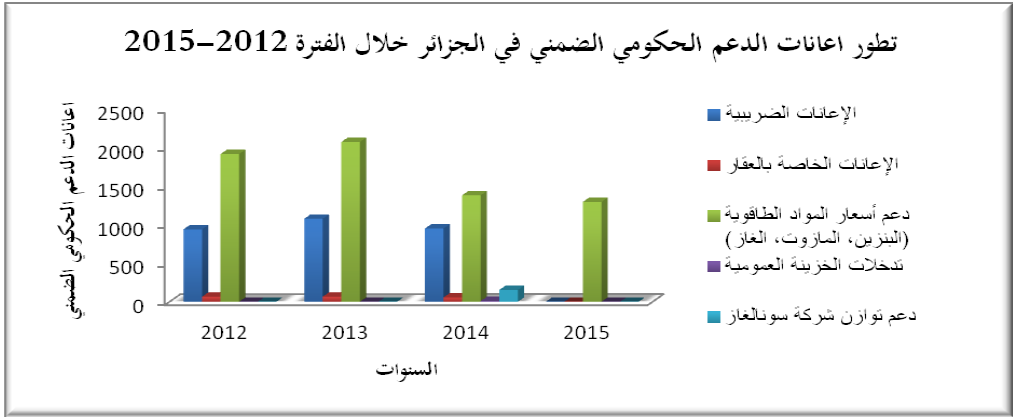
-IMF Country Report No 16/128, "ALGERIA SELECTED ISSUES", May 2016, p29 .

-ministère des finances, note de présentation du projet de la lois de finances de : 2014(p.p 16.17), 2015 (p.p.20.21), 2016 (p.p.16.17).

بالنظر في أرقام الجدول أعلاه والتي تمثل تطور إعانات الدعم الحكومي الضمني خلال الفترة 2012-2015، نجد أن مخصصات دعم أسعار المواد الطاقوية تمثل الحصة الأهم بأكثر من 70% من مجموع مخصصات الدعم الحكومي الضمني أين بلغت سنة 2012 و 2013 على التوالي ما نسبته 11.93% و 12.50% من الناتج المحلي الخام بزيادة تقدر بـ 0.50% خلال سنة 2013. في حين أنه خلال سنتي 2014 و 2015 شهدت تكلفة دعم الطاقة في هتين السنتين انخفاضا جد معتبر أين بلغت ما نسبته 8.06% و 7.7% على التوالي من الناتج المحلي الخام،

وهذا راجع نتيجة لإنخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، بفقدانها لأكثر من نصف قيمتها في هته السنتين مقارنة بسنة 2013، مما يعكس تضيق الفجوة بين سعر الطاقة الموردة والسعر القياسي (في السوق الحرة) ، والشكل الموالي سيريز بوضوح تطور إعانات الدعم الحكومي الضمني خلال الفترة 2012 – 2015.

الشكل - 3 - : تطور إعانات الدعم الحكومي الضمني خلال الفترة 2012 – 2015



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول 2

من الشكل أعلاه يتضح أنه ما زالت تكلفة دعم الطاقة في الجزائر كبيرة وجد معتبرة. وهذا ما تم تأكيده في دراسة حديثة لصندوق النقد الدولي، أين صرحت هذه الأخيرة على أن دعم الطاقة في الجزائر بلغ ما نسبته 10% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 على أساس "ما بعد الضريبة"، أي مع مراعاة العوامل الخارجية السلبية المرتبطة بالطاقة. على سبيل المثال: تغيرات المناخ، التلوث، والإزدحام¹.

المحور الثالث: تشخيص وتقييم إستراتيجية سياسة الدعم المطبقة حاليا في الجزائر

بعد أن تعرضنا في المحور السابق لواقع ومنهجييه سياسة الدعم الحكومي المطبقة من طرف الدولة الجزائرية والذي توصلنا من خلاله أنه بالرغم من الفوائد الجد معتبرة التي تعود بها هذه السياسة على الفئات الفقيرة وذات الدخل المنخفض، إلا أنها تتسم بإنخفاض الكفاءة الاقتصادية وعدم العدالة الاجتماعية. وهو ما سنحاول مناقشته وإبرازه من خلال هذا المحور،

¹ IMF Country Report No 16/128, "ALGERIA SELECTED ISSUES", may 2016, p.30

وهذا بالنظر في ما مدى إستجابة وخضوع سياسة الدعم الحكومي المطبقة حاليا لمعايير العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية من خلال ما يلي:

❖ من ناحية خضوعها لمعايير العدالة الاجتماعية:

تؤكد الخبرة الدولية على أنه لتحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية يستلزم أن تكون سياسة الدعم المطبقة من طرف الحكومات تصاعدية لصالح الفقراء، بمعنى أن يحصل أفقر 40 % من الأسر في الدولة على معدل يتراوح ما بين 50 % إلى 80 % من القيمة الكلية للدعم¹. وهذا عكس مانجده في حالة الجزائر، حيث تتحيز سياسة الدعم المطبقة حاليا في الجزائر بشموليتها لصالح الأغنياء على حساب الفقراء، فمن الفرد الذي ليس له دخل إلى أصحاب المؤسسات ورجال الأعمال والمستثمرين وحتى الأجانب جميعهم وبدون تمييز يستفيدون من الدعم الحكومي الموجه والمقدم أصلا إلى الطبقات الهشة ذات الدخل الضعيف والفقراء من المجتمع، وهو ما يؤدي كنتيجة إلى عدم وصول الدعم إلى مستحقيه من المواطنين الأكثر فقرا والأشد حاجة له وتسربه لغير مستحقيه.

ففي كلمة للسيدة كريستين لاغارد أثناء إختتامها لزيارة العمل التي قامت بها في الجزائر، في يوم 14 مارس 2013، قالت " إن الدولة الجزائرية تخصص نسبة كبيرة من الموارد العامة لدعم الأسعار، غير أن هذا الدعم مكلف للغاية ولا يحقق النتيجة المرجوة منه في دعم الفقراء، فبالنسبة للنفط والغاز، قد يصل الدعم الضمني إلى 12٪ من إجمالي الناتج المحلي، ولسوء الحظ، يذهب معظم هذا الدعم إلى من لا يحتاجونه فعليا، أولئك الأكثر حظا الذين يستهلكون أكثر بكثير من الفقراء، وفي نفس الوقت ذاته، يستحوذ الدعم على موارد ثمينة كان يمكن توجيهها إلى بنود أخرى من الأولويات، ومن ثم ينبغي أن يكون الدعم صريحا وموجها بشكل أفضل إلى من يحتاجونه"².

وهو ما توصلنا نحن له كذلك كنتيجة، حيث أن الأدلة على هذا عديدة ومتنوعة، والتي تثبت تحيز سياسة الدعم الحكومي المطبقة حاليا في الجزائر لصالح الأغنياء على حساب

مصر، نوفمبر أمنية حلبي، كفاءة وعدالة سياسة الدعم في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم 105، 2005، ص. 15.

صندوق النقد الدولي، تحقيق تطلعات كل الجزائريين، كلمة السيدة كريستين لاغارد أثناء إختتامها لزيارة العمل التي قامت بها في الجزائر، 14 مارس 2013، ص. 8.

الفقراء. فبصفة عامة، تستفيد الأسر مرتفعة الدخل من الدعم المتاح لجميع المواطنين بدون قيود أكثر من الأسر ذات الدخل المحدود، نظرا لقدرة الأولى ويسرها ماديا للحصول على كميات أكبر من السلع والخدمات المدعومة. فتحليلنا لإحصائيات عملية الإستقصاء والتحقيق التي قام بها الديوان الوطني للإحصاء ONS حول نفقات الإستهلاك للسلع والخدمات من طرف العائلات الجزائرية لسنة 2011 قدمت لنا عدة أدلة على ذلك¹، حيث إعتدنا على نتائج هذا التحقيق بأخذنا لبعض البيانات المتعلقة بنفقات العائلات بإختلاف مستوياتهم على المنتجات المدعومة من طرف الدولة بالدينار الجزائري²، كما سنورده في الجدول الموالي:

الجدول - 3 - : نفقات الأسر بإختلاف مستوياتهم على المنتجات المدعومة المختلفة بالدينار

الجزائري

المجموع	الماء	الكهرباء	المواد الطاقوية	الغاز	الغذاء	
81393	5066	12128	2463	5210	56526	الخميس الأول (أفقر 20٪) Q1
94049	6468	13779	3979	5456	64367	الخميس الثاني Q2
99249	6470	15281	6555	4592	66351	الخميس الثالث Q3
105649	7508	16385	10213	4896	66647	الخميس الرابع Q4
112602	8001	19542	14719	3842	66498	الخميس الخامس (أغنى) Q5 (20٪)
1,38	1,58	1,61	5,98	0,74	1,18	Q1 / 5 مؤشر

Source: IMF Country, "ALGERIA SELECTED ISSUES", Report No 16/128, May 2016, p.38.

من خلال قراءتنا لأرقام الجدول أعلاه نجد أن 20% من الأسر الأغنى في الجزائر (الخميس الخامس)، تستهلك في المتوسط، ستة أضعاف منتجات الوقود المدعومة أسعارها من 20%

¹Enquête sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages algériens en 2011, Collections Statistiques N° 183, Série S : Statistiques Sociales, mars 2014, p.p, 08.12.

² لقد تم الإستعانة مباشرة بالجدول المعد من طرف صندوق النقد الدولي في الدراسة التي قام بها حول سياسة دعم الأسعار في الجزائر أنظر:

IMF Country, "ALGERIA SELECTED ISSUES", Report No 16/128, May 2016, p.29.

من الأسر الفقيرة، التي تقع في الخمس الأشد فقرا (الخمس الأول)¹، و 61% من الكهرباء، و 58% من المياه، و 18% من المنتجات الغذائية المدعومة (الحبوب، الحليب، الزيت والسكر) من الأسر المعيشية الأشد فقرا.

ففي هذا الصدد نجد أن الدولة الجزائرية تدعم وبصفة رئيسة مادة الحبوب بنوعيه اللين والصلب، والتي كثيراً ما تحول عن وجهتها الأصلية سواء من خلال توجيهها لإنتاج منتجات أخرى غير معنية بالدعم، خاصة إذا علمنا أن المنتج الوطني من القمح الصلب واللين لا يغطي إلا 30 % من الطلب الوطني، حيث تضطر الجزائر لإستيراد 70 % منه لتغطية العجز، وهو ما يسهم في خلق إختلالات هيكلية أخرى على مستوى ميزان المدفوعات.

وهذا ما يطرح عدة تساؤلات حول نجاعة هذا الدعم وأثره في مساعدة الخبازين مثلا الذين ينتجون الخبز ذو السعر المحدد بـ 7.5 دج للوحدة على الإستمرار في عملهم في ظل الإرتفاع المستمر في التكاليف الأخرى الداخلة في إنتاجه والتي تكلف الخبازين في بعض الأحيان أكثر من السعر الذين يبيعونه به،

وعلى صعيد آخر نجد أن سعر الفرينة الموجه للمخابز هو نفسه الموجه للصناعات الغذائية الأخرى (الحلويات، البسكويت، العجائن الغذائية... إلخ) أين تباع هذه المنتوجات بالأسعار الحرة، وتحقق هوامش ربح جد معتبرة مما يشكل منافسة غير متكافئة ويسهم أكثر في تحويل الدعم عن وجهته الأصلية².

أما فيما يخص الحليب فيتم استعماله من طرف المصنعين في إنتاج مشتقات الحليب الكمالية المختلفة، مثل: الياغورت والجبن بمختلف أنواعه،.. إلخ، وبالتالي الغش في نوعية حليب الأكياس المعروضة في السوق، حيث يقدر الطلب الوطني من الحليب بحوالي 5 مليار لتر سنويا، 50% يتم تغطيته عن طريق الإستيراد؛ وللإشارة فقط، يبيع الديوان الوطني للحليب

¹ وهو ما سبق وأن أشرنا إليه مسبقا في هذه الورقة البحثية، على أن هذا البند من الدعم يعتبر من أهم البنود التي تخل بمبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية نظرا لعدة تشوهات يحدثها في الاقتصاد الجزائري.

² خليفة الحاج ، زقاي وليد، "دراسة تطبيقية حول ترشيد الدعم الموجه للمخابز والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك في الجزائر"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، فلسطين، المجلد الأول، كانون الأول، 2014، ص.ص. 260.259.

مسحوق الحليب بسعر مدعم ب 159000 دج/طن مقابل متوسط سعر إستيراد في حدود 420000 دج/طن¹.

ونفس الشيء يحدث بالنسبة لمادتي الزيت والسكر، حيث تقتنى هذه المواد بأسعارها المدعومة وتستعمل في إنتاج المنتوجات المختلفة الأخرى من طرف المصنعين، والتي تخضع في أسعارها لأسعار السوق الحرة، بما يضاعف من أرباحهم على الرغم من قلة كفاءتهم الإنتاجية، نظرا لإستخدامهم لمدخلات مسعرة بأسعار مدعومة.

وكذلك حصول أصحاب الصناعات كثيفة الإستهلاك للطاقة: كالأسمدة والأسمنت والحديد والصلب والسيراميك والزجاج، على الطاقة بأسعارها الرخيصة في الجزائر، والذين تحقق لهم ميزة تنافسية، يتحقق من وراءها المستثمرون في هذا المجال أرباح سنوية تفوق ما يتم تحقيقه في بلدان أخرى لاتدعم الطاقة... الخ، بما يزيد من الظلم الاجتماعي ويعمق التهميش، علاوة على مساهمة الدولة في إهدارها لموارد نادرة تعد ملكا عاما لكافة المواطنين، وإستخدامها في غير محلها دون ما تحقيق للصالح العام، أو بتحقيق عائد لغير المستحقين. وتبعات أنماط الإستهلاك هذه هي أن الأسر الأكثر ثراء والمصنعين تستحوذ على معظم مخصصات الدعم والإعانات للمنتوجات المختلفة.

كذلك من بين الأدلة التي تؤكد عدم خضوع سياسة الدعم الحكومي لمعايير العدالة الاجتماعية، ما نجده تجاه دعم الدولة للقطاع الصحي والتعليمي تكريسا لمبدأ مجانية التعليم والصحة، أين نجد أن المريض الواحد في الجزائر يكلف الخزينة العمومية يوميا في المتوسط 10000 دج عند الإستشفاء، لا يدفع المواطن منها سوى مبلغ رمزي 100 دج مقابل الليلة الواحدة و50 دج للكشف الطبي². هذا ما ولد زيادة في الضغط على المستشفيات الجزائرية، فحتى المرضى من ذوي الدخل المرتفع يطلبون الإستشفاء في المستشفيات العمومية مما يؤدي إلى رداءة الخدمات المقدمة، ففي هذا الصدد نجد أنه ونظرا لغياب الفعالية والكفاءة في تسيير المستشفيات العمومية ما يدفع المرضى وجل المواطنين وحتى من الفئات ذوي الدخل المحدود

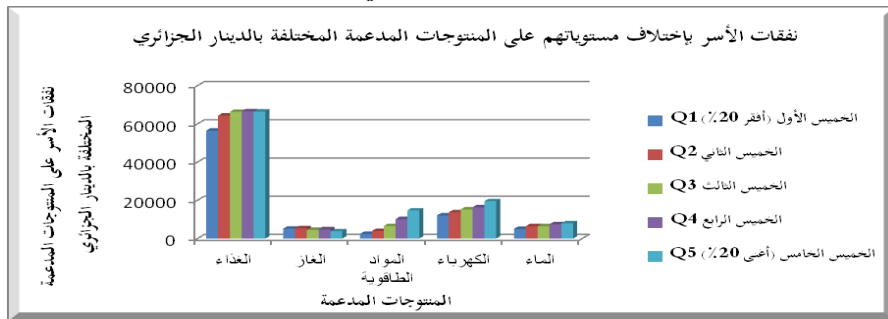
¹ تقرير لجنة التحقيق البرلمانية حول: ندرة وإزتفاع أسعار بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في السوق الوطنية. المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، أكتوبر 2011، ص.ص. 100.29.

² جريدة المقام الإلكترونية مقال لآمال مهيس، مرجع سبق ذكره.

إلى التوجه نحو العيادات الخاصة رغم أسعارها المرتفعة، لأنها أكثر كفاءة من القطاع العمومي رغم ماتخصصه الدولة من نفقات لهذا الأخير، كذلك نجد أن العديد من الطلبة الجامعيين لا يهتم للدراسة نظرا لمجانية التعليم، باعتبار أنّ المؤسسات العمومية لا تهتم لا بالتسيير ولا بالأداء، وهو مانشده في جل الجامعات الجزائرية التي تركز على الكمية بقدر النوعية¹. كما يرجع تحيز الإنفاق العام على التعليم هنا لصالح الأغنياء إلى إنخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم للفقراء. من خلال ما أوردناه سابقا إتضح لنا تحيز سياسة الدعم المطبقة حاليا في الجزائر بشموليتها لصالح الأغنياء على حساب الفقراء، أين تتسق هذه النتيجة التراجعية مع الطابع الشمولي والمعمم لنظام الدعم ومعظم الإعانات التي لا تفرض أي قيود على الدخل، ولا تميز المستويات المعيشية المختلفة للأسر، فهي بالتالي سياسة غير فعالة كأداة للحماية الاجتماعية، على الرغم من أنها تفيد الفقراء ومحدودي الدخل إلى حد ما، وتساهم في الرفع من مستوى معيشتهم، إلا أنها تعتبر تكريسا لوجه من أوجه عدم المساواة. والشكل الموالي يبرز لنا وبوضوح ما تم تحليله مقدما:

الشكل - 4 - : نفقات الأسر باختلاف مستوياتهم على المنتوجات المدعمة المختلفة

بالدينار الجزائري



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على إحصاءات الجدول رقم - 3 -

¹ Abderrahmane Mebtoul, "à propos des subventions : «Il faut une Chambre nationale de compensation indépendante», article sur le lien: <http://www.dzentreprise.net>, consulter le : 02/07/2017.

والشكل المقدم أعلاه يوضح جليا النتيجة المتوصل إليها في الجدول السابق، أي أن 20% من الأسر الأغنى في الجزائر (الخميس الخامس) تستهلك أكثر من 20% من الأسر الفقيرة (الخميس الأول).

❖ من ناحية غياب الفعالية والكفاءة الاقتصادية في تطبيقها:

ترتب جراء تطبيق سياسات الدعم الحكومي آثار اقتصادية جد هامة، نجد منها:

- التكلفة المالية على الميزانية العامة للدولة:

كلف هذه السياسة ما يعادل 156 مليار دولار منذ 1999 إلى 2012 وارتفعت مستوياتها بـ 7.5 مرات منذ 1999، حيث تخصص الدولة أكثر من ربع إيرادات ميزانيتها العامة لتغطية مخصصات الدعم الحكومي، وفي بعض السنوات يفوق هذا المعدل بكثير كما هو الحال في سنة 2012، أين بلغت ما نسبته 34% من ميزانية الدولة، بيد أن كل هذه الأموال متأتية من مصدر وحيد وهو إيرادات الدولة المتأتية من قطاع المحروقات كما سبق وأن أشرنا، أي ما هي إلا عبارة عن عملية بسيطة جدا لإعادة توزيع الربح.

كذلك بلغ عدد الصناديق المخصصة لتقديم الدعم 14 صندوقا مختلفا ما جعلها تزاخم المخصصات الموجهة نحو النمو والإنفاق التراجعي، مثل الصحة والتعليم والهيكل الأساسية والتحويلات الاجتماعية الموجهة بصفة جيدة. وفي هذا الصدد دعا الخبير الاقتصادي والوزير الأسبق للمالية السيد عبد اللطيف بن أشنهو إلى مراجعة سياسة الدعم بصيغتها المطبقة حاليا لتحفيز الإستثمارات، مشيرا إلى أن مجموع الإنفاق العمومي الموجه للقطاعات المنتجة لا يتجاوز 2% سنويا من مجمل 33% المخصصة للاستثمار العمومي، ذلك على الرغم من وجود مستوى إداري في حدود 50%¹.

كما أن إعانات الدعم الحكومي في الجزائر بصيغتها الشمولية، تخلق عدة مخاطر مالية، نظرا لكونها تقدم لعموم المواطنين دون قيود على الإستهلاك. ونتيجة لذلك، لا يوجد حد أقصى لتكلفة الدعم. وهو ما ينعكس مباشرة على إرتفاع مخصصات الدعم، فمثلا نجد أن إرتفاع

¹ جريدة المساء الصادرة بتاريخ، 2013/02/17، مقال بعنوان "بن أشنهو يقدر الاستثمارات المنتجة بـ 2 بالمائة ويؤكد : النمو والتنوع الاقتصادي ركيزتا الدول الناشئة"، ل. خ. مليكة، على الموقع: <https://www.djazairress.com> ، اطلع عليه بتاريخ: 2017/06/30.

أسعار الطاقة في السوق الدولية يزيد من تكلفة الدعم الضمني للطاقة. وكذلك يزيد من تكلفة الإعانات الغذائية إرتفاع أسعارها في الأسواق الدولية.

- الإفراط في الإستهلاك المحلي:

تؤدي الإعانات إلى الإفراط في الإستهلاك نتيجة لعدم تحمل المستهلك أو المنتج للأسعار الحقيقية للمنتجات، ففي هذا الإطار أشار كل من خليفه الحاج وزقاي في أحد مقالتهما أن: " 3 ملايين رغيف من أصل 40 مليون رغيف منتج يوميا توجه للقمامة"¹، حيث يدفع الدعم المتاح لجميع المواطنين بغض النظر عن مستوى الدخل وبدون تحديد للكميات الممكن شراؤها ولا الفئات المستحقة لها فعلا، إلى المغالاة في الإستهلاك مما يخلق عدة تشوهات على مستوى القطاعات الأخرى.

فمثلا يستهلك الفرد الجزائري سنويا ما مقداره 247 كغ من الحبوب² وهو مايمثل حوالي 57% من مجموع القيمة الغذائية و25% من مجموع النفقات الغذائية للفرد³، و 147 لتراً من الحليب مقابل معدل إستهلاك في الدول المجاورة تونس والمغرب بلغ على التوالي 140 كغ من الحبوب وأقل من 100 لتر من الحليب.

كذلك أدى إنخفاض أسعار الطاقة إلى زيادة النمو السريع والمفرط في إستهلاك الطاقة على المستوى المحلي⁴، حيث خلق هذا النوع من الدعم تشوهات اقتصادية وبيئية كبيرة⁵، وعلاوة

¹ خليفة الحاج ، زقاي وليد، مرجع سبق ذكره ، ص. 264

² يعتمد نظام التغذية في الجزائر على الإستهلاك الكبير للحبوب ومشتقاتها، في حين توصي المنظمة العالمية للصحة باستهلاك 300 غ من الحبوب للفرد يوميا. فإن المستهلك الجزائري يبلغ إستهلاكه اليومي في المتوسط 780 غ. (أنظر مقال: خليفة الحاج ، زقاي وليد، "دراسة تطبيقية حول ترشيد الدعم الموجه للمخابز والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك في الجزائر"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، فلسطين، المجلد الأول، كانون الأول، 2014، ص. 242).

³ خليفة الحاج ، زقاي وليد، مرجع سبق ذكره، ص. 243.

⁴ إن كثافة الطاقة في الجزائر قد نمت بنسبة 19.5 في المائة، على النقيض من التراجع في الإتجاهات التي لوحظت في أجزاء أخرى من العالم خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولتلبية الطلب المتزايد بسرعة، تعتمد شركة سونلغاز مضاعفة قدرتها الإنتاجية على الرغم من وضعها المالي غير المستقر. وقد إرتفع الاستهلاك المحلي للمنتجات الطاقوية، بنسبة 65 في المائة منذ عام 2005. في حين إنخفاض الإنتاج بإطراد، وضغط الصادرات، ساهم في تدهور ميزان المدفوعات. كما أدى إنخفاض حجم الصادرات إلى خسائر كبيرة في إيرادات المواد الطاقوية بالنسبة للحكومة. فممن أن بلغت ذروتها عند 37 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008، إنخفضت إيراداتها، حيث بلغت 14.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015. أنظر:

IMF Country Report No 16/128, "ALGERIA SELECTED ISSUES", may 2016, p31.

⁵ OECD, Analyzing energy subsidies in the countries of eastern Europe, Caucasus and central Asia, 2013, p.p.55,56

على ذلك خلقت حوافز للتهريب نظرا للفوارق الكبيرة في الأسعار مقارنة مع البلدان المجاورة. وفي هذا الصدد قدرت السلطات الجزائرية أنه في عام 2012، تم تهريب 1.5 مليار لتر من البنزين ووقود الديزل، أي ربع الإنتاج المحلي، إلى البلدان المجاورة نتيجة لإرتفاع أسعارها بثلاثة إلى خمسة أضعاف الأسعار المطبقة في الجزائر¹.

كذلك ساهمت الأسعار الرخيصة للطاقة التقليل من الحافز للاستثمار في المجالات الهادفة إلى كفاءة استخدام الطاقة والنقل العام والطاقات المتجددة، مما يؤدي إلى تفاقم التلوث، والإزدحام المروري.

- ضغوط على ميزان المدفوعات

تعتبر سياسة الدعم العام المنتهجة في البلاد من الأسباب الرئيسية المباشرة لتفاقم فاتورة الواردات خلال العشرية الأخيرة والتي فاقت 65 مليار دولار عام 2014، ما جعل الشركات المنتجة في الاتحاد الأوروبي وآسيا والأمريكيتين تستفيد بصفة غير مباشرة من الدعم الذي تطبقه الجزائر.

فعلى سبيل المثال لا يتعدى دعم الفلاح الجزائري في المتوسط سنويا ما قيمته 1000 دولار في مقابل 25000 دولار في بلدان الاتحاد الأوروبي، مما يجعل الوجهة النهائية لدعم المنتجات الزراعية والغذائية التي تقرها الجزائر هي الفلاح الأوروبي الذي يوفر سلة الغذاء للجزائر. مما ساهم في تدهور ميزان المدفوعات وتآكل احتياطات الصرف في البلاد خاصة بعد الإنخفاض الكبير الذي شهدته إيرادات الدولة المتأتية من وارداتها للمواد البترولية والغاز، نظرا لإنخفاض أسعارها في الأسواق الدولية إلى مستويات قياسية.

- إحداث إختلالات هيكلية في التوازنات المالية على مستوى المؤسسات الاقتصادية العمومية:

ففيما يتعلق بالمؤسسات الاقتصادية العامة المصنعة للمنتوجات المحددة أسعارها إداريا، فكثير منها تعاني عجزا نتيجة لتقديمها هذه المنتوجات بأسعار إجتماعية لا تغطي التكلفة الحقيقية لها من جهة، مع عدم كفاية الدعم التي تحصل عليه هذه المؤسسات من الميزانية العامة للدولة من جهة أخرى، مثل: مؤسسات SONELGAZ، SNTF، ADE، NAFTAL.

¹ جريدة المقام الإلكترونية مقال لـ أمال مهيس، مرجع سبق ذكره.

وخير مثال على ذلك المؤسسة الوطنية لإنتاج وتوزيع الغاز والكهرباء سونالغاز SONEGAS، حيث نجد أن الحكومة الجزائرية تدعم أسعار كل من الكهرباء والغاز بصفة جد معتبرة، ما جعل أسعارهما في الجزائر أقل بـ 20 مرة من المعدل المتوسط عن الدول الأخرى بالنسبة للغاز، وبـ 10 مرات بالنسبة للكهرباء¹.

هذا ما نجم عنه مجموعة من الآثار السلبية أثرت بشكل كبير على التوازنات المالية لهذه الشركة، أين نجد أن سعر إستهلاك واحد كيلو واط من الكهرباء هو في حدود 04 دج للوحدة في حين نجد أن تقديرات سعره الحقيقي تفوق 10.50 دج للوحدة وهي تعتبر كخسائر تتحملها المؤسسة نتيجة للفروقات الموجودة بين سعر البيع وسعر التكلفة. مما نتج عنه أن عوائد وتحصيلات هذه الشركة من مبيعات الغاز والكهرباء لا تغطي إلا حوالي 40% فقط من تكلفة الإنتاج للكهرباء، و55% للغاز.

حيث أصبحت مداخيل سونلغاز سنويا في حدود 230 مليار دينار، غير أنها بحاجة لفرق يقدر بـ 178 مليار دينار لضمان توازناتها المالية، ما حتم على الدولة الجزائرية التدخل في كل مرة لدعم هذه الشركة وفق آلية دعم التوازن للشركة².

كما أن ضعف القدرة المالية لهذه المؤسسة العمومية ساهم في تراجع الاستخدامات الاستثمارية لها. وهو ما يحول دون إحلال وتجديد مرافقها، أو القيام بإنشاءات جديدة، رغم تزايد الطلب على خدماتها والحاجة للرفع من جودتها. وهو ما يمثل عبئا مستترا على عاتق الخزينة العامة في المستقبل نتيجة لتآكل حقوق الملكية بتلك الهيئات وضرورة تعويضها. ومثال هذه المؤسسة ينطبق على كل المؤسسات الأخرى السابقة الذكر.

الخاتمة:

إن المحافظة على المال العام وحسن إستغلاله مسألة ترتبط إرتباطا وثيقا بالحكم الراشد وبمصير الأجيال القادمة، لذلك بات من الضروري التفكير وبصفة جدية بإعادة النظر في

¹ يومية الرائد، الصادرة بتاريخ 2012/04/21 مقال بعنوان، "دعم الحكومة الجزائرية لأسعار الوقود والكهرباء مكلف وغير فعال"، لـ أ. محمد. على الموقع الإلكتروني: <http://elraaed.com>، اطلع عليه بتاريخ: 2015/12/15.

² النهار أون لاين، الصادرة بتاريخ 2015/07/11، مقال بعنوان " 30% من فاتورة الزبون تسدها سونلغاز من حسابها الخاص" لـ فاطمة الزهراء حاجي، حوار صحفي مع الرئيس المدير العام لمجمع سونلغاز، السيد نور الدين بوطرفة، على الموقع: <https://www.ennaharonline.com/30-> اطلع عليه بتاريخ: 2016/02/16.

كيفية إستغلال الموارد المالية لدعم الطبقة الاجتماعية المستهدفة والمستحقة فعلا للدعم، وكذا القطاعات الاقتصادية المنتجة، لخلق تناف حقيقي يساهم في خلق الثروة وتوفير الأمن الغذائي، والتوصل إلى آليات وميكانيزمات تحقق التوازن بين الإعتبارات الاجتماعية وتستجيب لمنطق الكفاءة الاقتصادية.

إن الدولة الجزائرية تبذل جهودا جبارة من أجل تحقيق مستوى مقبول من الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها بشكل عام، خاصة في مجال توفير المواد الأساسية والضرورية بأسعار مدعومة، ذلك لأجل المحافظة على قدرتهم الشرائية. وهو أمر ضروري وواجب لضمان الأمن والإستقرار للدولة، وتحقيق المصلحة العليا للوطن، لكن هذا ليس صحيح في مجمله وبصفة مطلقة، ففي دراسة قام بها صندوق النقد الدولي إعتبر فيها أن سياسة الدعم بالطريقة التي تطبقها الجزائر بحجة حماية الفئات الهشة مكلفة جدا، فضلا عن إعتادها على قواعد خاطئة، بسبب دعم الحكومة للأسعار النهائية عند الإستهلاك على عكس الدول التي تقوم بدعم الإنتاج، مما يساهم بقوة في الحالة الجزائرية إلى تبذير وتبديد موارد نادرة وغير قابلة للتجدد، فضلا عن إضعاف تنافسية جهاز الإنتاج الوطني في القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية، بالإضافة إلى تعزيز التبعية الغذائية والاقتصادية للقوى الخارجية.

فالطريقة التي تنتهجها الدولة الجزائرية في سياستها للدعم الحكومي بشموليتها بالرغم من إيجابياتها التي تتمثل أساسا في الرفع من المستوى المعيشي للطبقات الهشة ذات الدخل الضعيف، إلا أن لها إنعكاسات سلبية كبيرة، تتلخص أساسا في أن هذا الدعم يستفيد منه الأغنياء والفقراء على حد سواء ودون تمييز، كما يستفيد منه الأجانب والمقيمون والفقير والغني وحتى الدول المجاورة عبر شبكات التهريب، وهذا ما يثبت صحة فرضية الدراسة (سياسة الدعم الحكومي المطبقة حاليا في الجزائر تتحيز لصالح الأغنياء على حساب الفقراء، ولا تخضع لمبادئ العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية).

النتائج:

- من خلال معالجتنا لموضوع إستراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية توصلنا إلى جملة من النتائج تتمثل في:
- ✓ تعتمد الجزائر اعتمادا كبيرا على سياسة الدعم كأداة لتوفير الحماية الاجتماعية وتقاسم ثروات الموارد الطبيعية.
- ✓ سياسة الدعم الحكومي في الجزائر تسبب ضغوطات كبيرة على ميزانية الدولة وميزان المدفوعات.
- ✓ تعتمد الدولة الجزائرية في تطبيق سياستها للدعم الحكومي على مبدأ دعم الاستهلاك النهائي وذلك على حساب الإنتاج، مما ينتج عنه نمط استهلاكي غير عقلاني للمنتوجات المدعمة.
- ✓ تعتبر منظومة الدعم الحكومي بشكلها الحالي ككل، تراجعية إلى حد كبير، وتستفيد أساسا منها الأسر الأغنى من الأسر الأفقر، وخير مثال على ذلك: دعم أسعار المواد الطاقوية، حيث وجدنا أن 20% من الأسر الأغنى في الجزائر تستهلك 6 مرات أكثر من 20% من الأسر الفقيرة.
- ✓ تمثل مخصصات الدعم الحكومي أكثر من ربع إيرادات الميزانية العامة للدولة وأكثر من 10% من الناتج المحلي الخام.
- ✓ تتسبب سياسة الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر في إحداث إختلالات هيكلية في التوازنات المالية على مستوى المؤسسات الاقتصادية العمومية.

التوصيات:

- من أهم التوصيات التي خرجنا بها عند معالجتنا لهذا الموضوع هي:
- ✓ ينبغي على الحكومة الجزائرية إعادة النظر في سياسة الدعم الحكومي المطبقة وهيكلتها في إطار إستراتيجية وطنية لها أهداف محددة، من خلال تحسين آليات الإستهداف والتي تضمن وصول الدعم إلى مستحقيه كخطوة مرحلية أولى¹ في الأجل القصير والمتوسط،

¹ فبالرغم من تحسن قدرات جهاز الإحصاء الوطني، سواء باستخدام قواعد بيانات نظام الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء الذي يسمح بمعرفة الدخل الحقيقي للأسر أو باستخدام قاعدة البيانات الخاصة بالأطفال في سن التمدرس أو بالنظام الوطني

وهو ما يصطلح عليه بالدعم الإنتقائي أو الموجه¹. ثم التحول تدريجيا من سياسة الدعم العيني إلى سياسة الدعم النقدي المشروط (التحويلات النقدية المباشرة للمستحقين) فمن شأن وجود نظام جيد للتحويلات النقدية أن يكون وسيلة أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة لتوفير الحماية الاجتماعية، وتحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم ينبغي أن يكون هذا الأمر عنصرا رئيسيا في استراتيجية الجزائر لإصلاح الدعم.

❖ قائمة المراجع:

✓ باللغة العربية:

✓ أطروحات ومذكرات:

- أسماء محمد محمد عطيه، مشكله الخبز البلدى المدعم في مصر وسبل علاجها، رساله ماجستير، جامعة القاهرة، مصر، 2010.
- السيد حسن صيام، سياسة دعم الأسعار: دراسة عن الإعانات الإقتصادية مع تركيز خاص عن التجربة المصرية، أطروحة دكتوراه مقدمة بكلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، 1983.
- ✓ مقالات علمية:
- الحسن عاشي، "ثمن الاستقرار في الجزائر، مركز كارنيغي للشرق الأوسط"، مقال منشور على الموقع: <http://carnegie-mec.org> ، نشر بتاريخ 25 أفريل ، 2013/12/25
- خليفة الحاج ، زقاي وليد، "دراسة تطبيقية حول ترشيد الدعم الموجه للمخابز والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك في الجزائر"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية - المجلد الأول، كانون الأول، 2014.
- صبري محمد خليل، "الدعم الاقتصادي الحكومي في الفكر الاقتصادي المقارن"، مقال منشور على الموقع: <https://drsabrikhalil.wordpress.com/> ، أطلع عليه بتاريخ 2014/12/11.
- هيفاء نجيب مهودر، "الدعم الحكومي في الفكر الاقتصادي"، مجلة الإقتصادي الخليجي، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العدد 23 لسنة 2012.

الخاص بالضرائب، فضلا عن قاعدة البيانات الوطنية التي يتوفر عليها المركز الوطني للسجل التجاري. إلا أن الحكومة الجزائرية لم تكن لها الجرة الكافية للإنتقال بهذه السياسة من الحالة الشمولية إلى الحالة الإنتقائية. منذ 2003، كشف البنك الإفريقي للتنمية، أن تجربة نظام الدعم المباشر أعطت ثمارها في العديد من البلدان من بينها **الأرجنتين**¹ حيث ساعدت هذه السياسة على إعطاء انطلاقة جديدة لاقتصادها، أين استطاعت تحقيق نسب نمو قاربت 9٪ خلال الفترة من 2001 و 2003 و 2007، إضافة إلى تقليص نسبة البطالة إلى 10٪ خلال سنة 2006 بعد أن كانت قد وصلت إلى 25٪ سنة

- زينب توفيق السيد عليوة، "تقييم أثر الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من 1990 إلى 2014"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 74، 2016.
- ✓ الجرائد واليوميات:
- جريدة الفجر الصادرة بتاريخ، 2015/09/19 مقال بعنوان "مجانبة التعليم في الجزائر جهود تبذل وأرقام وحقائق تتكلم"، على الموقع: <http://www.djazairess.com/>، أطلع عليه بتاريخ: 2015/12/15.
- جريدة الشعب، الصادرة بتاريخ، 2016/07/10 مقال بعنوان "نصوص تطبيقية لتوفير مناصب شغل لذوي الإحتياجات الخاصة"، لوزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، مونية مسلم.
- يومية الرائد، الصادرة بتاريخ 2012/04/21 مقال بعنوان، "دعم الحكومة الجزائرية لأسعار الوقود والكهرباء مكلف وغير فعال"، لـ أ. محمد. على الموقع الإلكتروني: <http://elraaed.com>، اطلع عليه بتاريخ: 2015/12/15.
- النهار أون لاين، الصادرة بتاريخ 2015/07/11، مقال بعنوان "30% من فاتورة الزبون تسدها سونلغاز من حسابها الخاص" لـ فاطمة الزهراء حاجي، حوار صحفي مع الرئيس المدير العام لمجمع سونلغاز، السيد نور الدين بوطرفة، على الموقع: <https://www.ennaharonline.com/30-> اطلع عليه بتاريخ: 2016/02/16.
- جريدة المقام الإلكترونية، الصادرة بتاريخ 2013/12/14، مقال بعنوان "سياسة الدعم إستهلكت 156 مليار دولار خلال 13 سنة"، لـ أمال مهبس، مقال منشور على الموقع: <http://www.elmakam.com>، أطلع عليه بتاريخ 2017/10/25.
- جريدة المساء الصادرة بتاريخ، 2013/02/17، مقال بعنوان "بن أشهوي يقدر الاستثمارات المنتجة ب2 بالمائة ويؤكد : النمو والتنوع الاقتصادي ركيزتا الدول الناشئة"، لـ خ. مليكة، على الموقع: <https://www.djazairess.com>، اطلع عليه بتاريخ: 2017/06/30.
- ✓ المواد القانونية
- المرسوم التنفيذي رقم 340/07 المؤرخ في 31 أكتوبر 2007 المعدل للمرسوم التنفيذي 45-03 المؤرخ في 19 جانفي 2003 يحدد كفاءات تطبيق أحكام المادة 7 من القانون رقم 09-02 المؤرخ في 25 صفر عام 1423 الموافق 8 مايو سنة 2002 والمتعلق بحماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم).
- المادة 72 من القانون رقم 01-16 المؤرخ في 06 مارس 2016 الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري.
- المادة 66 من القانون رقم 01-16 المؤرخ في 06 مارس 2016 الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016 يتضمن التعديل الدستوري.

- المادة 51 التي تعدل وتتم أحكام المادة 73 من الأمر رقم 10-01 المؤرخ في 26 أوت 2010 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010، الجريدة الرسمية، العدد 40، الصادرة في 20 يوليو 2011، ص.17.
- التقرير التمهيدي لمشروع قانون المالية لسنة 2016، ت. أ. 2015/43/04، نوفمبر 2015، ص.ص. 19.18

✓ بحوث أخرى:

- المجلس الشعبي الوطني الجزائري، الفترة التشريعية السابعة، دورة الخريف 2015، لجنة المالية والميزانية، التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2016، ت. أ. 2015/43/04، نوفمبر 2015،
- المجلس الشعبي الوطني الجزائري، تقرير لجنة التحقيق البرلمانية حول ندرة وإزتقاع أسعار بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في السوق الوطنية، أكتوبر 2011.
- المدرسة الوطنية للإدارة ENA، "آليات دعم الدولة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي"، حلقة دراسية، الجزائر، 2009.
- أمنية حلقي، كفاءة وعدالة سياسة الدعم في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم 105، نوفمبر 2005.
- صندوق النقد الدولي، تحقيق تطلعات كل الجزائريين، كلمة للسيدة كريستين لاغارد أثناء إختتامها لزيارة العمل التي قامت بها في الجزائر في يوم 14 مارس 2013.

● باللغة الأجنبية:

- Clements, B., R. Hugouneng, and Schwartz, G. "Government Subsidies: Concepts, International Trends, and Reform Options" International Monetary Fund (IMF), Working Paper, January 1995.
- Carlo Sdravovich and all, **Subsidy Reform in the Middle East and North Africa: Recent Progress and Challenges Ahead**, International Monetary Fund, 2014.
- MINISTER DES FINANCES, Direction Générale des Politiques Publiques, **Mécanismes de subventions**, document interne daté le 04 janvier 2015.
- MINISTER DES FINANCES, Entretien directe avec Mr le directeur générale Mohammed BAKA de la direction générale du budget, la « DGB », daté le 25/01/2015.
- IMF, Report No 16/128, **ALGERIA selected issues**, May 2016.

- OECD, *Analyzing energy subsidies in the countries of eastern Europe, Caucasus and central Asia*, 2013,
- MINISTRE DES FINANCES, *note de présentation du projet des lois de finances de 2014, 2015, 2016*.
- ONS, *Enquête sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages algériens en 2011*, Collections Statistiques N° 183, Série S, Statistiques Sociales, mars 2014.
- ✓ Site d'internet :
- <http://www.globalpetrolprices.com/>
- www.mf.gov.dz/
- www.ons.dz/

❖ قائمة الجداول:

- الجدول - 1 - : تطور إعانات الدعم الحكومي الصريح في الجزائر خلال الفترة 2009 – 2016
- الجدول - 2 - : تطور إعانات الدعم الحكومي الضمني خلال الفترة 2012 – 2015
- الجدول - 3 - : نفقات الأسر باختلاف مستوياتهم على المنتوجات المدعومة المختلفة بالدينار الجزائري

❖ قائمة الأشكال:

- الشكل - 1 - : أشكال الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر
- الشكل - 2 - : تطور إعانات الدعم الحكومي الصريح في الجزائر خلال الفترة 2009 – 2016
- الشكل - 3 - : تطور إعانات الدعم الحكومي الضمني خلال الفترة 2012 – 2015
- الشكل - 4 - : نفقات الأسر باختلاف مستوياتهم على المنتوجات المدعومة المختلفة بالدينار الجزائري